

١٥٥٤٦

٢٠٢١/٤/٢٩

إلى / محافظة ديالى/مكتب رئيس ادارة الشؤون الادارية والمالية لمجلس محافظة ديالى

م / بيان رأي

تحية طيبة:-

كتابكم المرقم ٦٣٣٦/١٣/٣/٢ في ٢٠٢١/٤/٨

بالنسبة لعضو الهيئة الاستشارية فقد اجاز البند (اولاً) من المادة (٣٤) في قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ (تولف في كل محافظة هيئة استشارية لا تزيد عن سبعة خبراء تضم موظفين يختارهم المحافظ) ومعنى ذلك ان اعضاء الهيئة يبقون محتفظين بوظائفهم الاصلية حيث ان هذه تعتبر صفة وليس وظيفة.

عليه هذه المدة التي قضتها المبحوث عنه تحتسب مدة لاغراض العلاوة والتوفيق والتقادع عند انتهاء عملهم وعدوتهم الى دوائرهم الاصلية فإذا كانت خدمات المبحوث عنهم توكل لهم لاشغال وظيفة (معاون مدير عام) فلا يوجد مانع قانوني يحول دون احتفاظهم بذلك العنوان عند نقلهم خارج المحافظة حسب ملاك الدائرة المنقولين اليها وتتوفر الدرجة الوظيفية الشاغرة وفي ضوء الهيكل التنظيمي والاداري لها والوصف الوظيفي النافذ للوظيفة المذكورة وما جاء باعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ق ٥٣٣١/٢٧/٥/٢ في ٢٠٠٩/٢/٢٦ المتضمن (بأن وظيفة معاون مدير عام من الوظائف الادارية التي تقع في حدود الدرجة (الاولى) من سلم الرواتب الملحق بقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ وبشرط لفقد تلك الوظيفة جملة من الشروط اهمها وجود وظيفة شاغرة وفي ملاك الموظفين المعدة ضمن الهيكل التنظيمي واكمال المدة الاصغرية للتوفيق بالوظائف ذات التدرج الواحد القانونية -الادارية-الهندسية)

..... مع التقدير

محمد حمزة مصطفى
مدير عام الدائرة القانونية
٢٠٢١/٤/